

القواعد المنظمة لإجراءات قضايا الإفلاس في المحاكم التجارية

الصادرة بقرار وزير العدل رقم (6421)
وتاريخ 1441/03/21هـ



لجنة
الإفلاس

Bankruptcy Commission

الرقم الموحد | www.bankruptcy.gov.sa
920001551 | [@BankruptcyKSA](https://www.facebook.com/BankruptcyKSA)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أحكام عامة

المادة الأولى:

يكون للألفاظ، والمصطلحات الواردة في هذه القواعد المعاني المبينة أمام كل منها في المادة (الأولى) من نظام الإفلاس، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/50) وتاريخ 28-5-1439هـ، والمادة (الأولى) من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (622) وتاريخ 24-12-1439هـ.

المادة الثانية:

تسري أحكام هذه القواعد على إجراءات نظر الطلبات المنصوص عليها في نظام الإفلاس، ولائحته التنفيذية أمام المحاكم التجارية.

الاختصاص

المادة الثالثة:

1. تنظر المحاكم التجارية في الآتي:
 - أ. مطالبات المدين في مواجهة الغير إذا كانت ناشئة عن أي من إجراءات الإفلاس.
 - ب. طلبات التعويض المنصوص عليها في النظام.
 - ج. المنازعات الناشئة عن أتعاب الأمناء، والخبراء.
2. للمحكمة عند الاقتضاء، وبناء على طلب المدين، أو الأمين أن تقرر نظر مطالبة المدين في مواجهة الغير، ويسري على هذا القرار أحكام المادة (217) من النظام، والفقرات (3)، (4)، (5) من المادة الخامسة من هذه القواعد.

المادة الرابعة:

1. يتحدد الاختصاص المكاني بنظر الطلب للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها المقر الرئيس لممارسة نشاط المدين -سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.
2. تختص المحكمة التي افتتحت إجراء الإفلاس بالنظر في أي طلب يتعلق بذلك الإجراء.



المادة الخامسة:

1. تتحقق المحكمة في الجلسة الأولى من المسائل الأولية المتعلقة بالاختصاص، وشروط قبول الدعوى.
2. تفصل المحكمة في الدفع بعدم اختصاصها بحكم مستقل، ولها - عند الاقتضاء- أن تفصل في الدفع الشكلي بحكم مستقل.
3. تفصل المحكمة في الدفع المنصوص عليه في الفقرة (2) من هذه المادة خلال سبعة أيام من تاريخ إحالته إليها.
4. يجوز الاعتراض على الحكم الصادر في الاختصاص، أو الشكل خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ إصداره.
5. تفصل محكمة الاستئناف في الاعتراض على الحكم الوارد في الفقرة (4) من هذه المادة خلال خمسة أيام من تاريخ إحالة الاعتراض إليها، ويكون حكمها في هذا الشأن نهائياً، وغير قابل للطعن بأي طريق.

التبليغات القضائية

المادة السادسة:

تسري أحكام التبليغ، والإعلان المنصوص عليها في النظام، ولائحته التنفيذية؛ على تبليغ من يقيم خارج المملكة.

المادة السابعة:

يُعد العنوان المقيّد في بيانات افتتاح الطلب عنواناً للتبليغ لدى محكمة الاستئناف.

الوحدة المختصة بإدارة قضايا الإفلاس في المحكمة

المادة الثامنة:

تتولى الوحدة المختصة في المحكمة إدارة قضايا الإفلاس وفق أحكام النظام، واللائحة التنفيذية، وعلى وجه الخصوص الآتي:

1. قيد الطلبات، والاعتراضات، والمذكرات، والمستندات، والتقارير.
2. تحديد مواعيد الجلسات.
3. إجراء التبليغات القضائية.
4. الإشراف على تبادل المذكرات، والمستندات.
5. تسليم الأحكام، والقرارات، والإشعارات.
6. إطلاع ذوي الشأن على أوراق الدعوى، أو الطلبات بإذن المحكمة.
7. إطلاع الأمين المعين على أوراق الدعوى، أو الطلبات.
8. تبليغ لجنة الإفلاس بالأحكام والقرارات ذات الصلة باختصاصاتها وفق إجراءات العمل المعتمدة.
9. إعداد الدراسات اللازمة بناء على طلب المحكمة.

تقديم الطلب وقيدته

المادة التاسعة:

1. يجب أن يشتمل الطلب المقدم للمحكمة على البيانات، والمرافقات المنصوص عليها في النظام، واللائحة التنفيذية، ولائحة المعلومات والوثائق.
2. يكون تقديم الطلب لدى الوحدة المختصة في المحكمة.
3. تقيد الوحدة المختصة بالمحكمة الطلبات بعد التأكد من استيفائها للمتطلبات النظامية، ولقدم الطلب حق التظلم لرئيس المحكمة خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بعدم قيد الطلب، ويفصل رئيس المحكمة في التظلم، ويُعد قراره في ذلك نهائياً، ولرئيس المحكمة عند الاقتضاء إحالة الطلب للدائرة؛ للنظر في قبوله، ولها تقرير قبول قيد الطلب متى رأت أن مرافقاته تحقق الغاية من المعلومة، أو الوثيقة التي لم تقدم.

تعليق المطالبات والطلبات التحفظية

المادة العاشرة:

1. يترتب على تعليق المطالبات؛ تعليق الحق في اتخاذ أو استكمال أي إجراء أو تصرف أو دعوى تجاه المدين أو أصوله أو الضامن لدين المدين وفق أحكام النظام واللائحة. ويستمر أثر الأوامر والقرارات-الصادرة قبل تعليق المطالبات- المتضمنة الحجز على الأصول أو المنع من التصرف فيها أو المنع من السفر ما لم تقرر المحكمة المقيد لديها طلب افتتاح الإجراء خلاف ذلك.



2. يكون إشعار قيد طلب افتتاح إجراء الإفلاس، أو قبول الإيداع القضائي الصادر من المحكمة سنداً لدى الجهات المختصة؛ لإثبات تعليق المطالبات المترتب على قيد الطلب، أو قبول الإيداع بموجب أحكام النظام.
3. لا يحول دون تعليق المطالبات أي اشتراطات تضمنها نظام آخر؛ لإيقاف الأوامر، أو القرارات بما في ذلك شرط الضمان المالي، أو الكفيل الشخصي.
4. في حال صدور الحكم برفض افتتاح الإجراء؛ فتنتهي مدة تعليق المطالبات بمجرد صدور الحكم الابتدائي.
5. دون إخلال بالخطة؛ يُستكمل الإجراء، أو التصرف، أو الدعوى فور انتهاء تعليق المطالبات.

المادة الحادية عشرة:

1. تحيل الوحدة المختصة طلب الإجراء التحفظي للدائرة المختصة في يوم تقديمه.
2. يُفصل في الطلب في اليوم التالي من إحالته ما لم تقتض الضرورة خلاف ذلك.
3. يُرفع الاعتراض على الحكم الصادر في الطلب لمحكمة الاستئناف فور تقديمه.
4. تفصل محكمة الاستئناف في الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ إحالته، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً، وغير قابل للطعن بأي طريق.



النظر في الطلب والفصل فيه

المادة الثانية عشرة:

1. إذا لم يحضر مقدم الطلب الجلسة المحددة للنظر؛ فتحكم المحكمة باعتبار الطلب كأن لم يكن، ولها الفصل فيه عند الاقتضاء.
2. في جميع الأحوال؛ يكون الحكم، أو القرار الصادر في الطلب بعد التبليغ، أو الإعلان بموجب أحكام النظام، واللائحة التنفيذية حورياً.

المادة الثالثة عشرة:

1. للمحكمة - عند الاقتضاء- عقد جلساتها خارج مقرها، أو عبر وسائل الاتصال الحديثة.
2. للمحكمة - عند الاقتضاء - الاكتفاء بتوقيع بيان بحضور الجلسة، أو إثبات الحضور إلكترونياً.
3. إذا لم يتضمن محضر الضبط أقوالاً منسوبة لأحد الخصوم، أو غيرهم، أو إقراراً، أو شهادة؛ فيُكتفى بتوقيع قضاة الدائرة، وكاتب الضبط دون غيرهم.
4. يجوز أن يكون أي من الإجراءات المنصوص عليها في النظام، أو اللائحة التنفيذية إلكترونياً، بما في ذلك تقديم وقيد الطلبات، ونظرها، وتبادل المذكرات، والحكم والاعتراض عليه.

إصدار الأحكام والقرارات والاعتراض عليها

المادة الرابعة عشرة:

1. للمحكمة أن تصدر أحكامها وقراراتها التي لا يجوز الاعتراض عليها من غير مرافعة، ويثبت الحكم، أو القرار في الضبط، ويُسَلَّم مستخرجٌ منه لمن يطلبه من ذوي الشأن.
2. يذيل المستخرج القابل للتنفيذ بالصيغة التنفيذية، ويُسَلَّم لمن له مصلحة في تنفيذه.
3. يكون تسليم صورة نسخة الحكم، أو القرار الذي يعترض عليه أمام محكمة الاستئناف بموجب أحكام النظام، واللائحة التنفيذية في اليوم التالي لصدوره.
4. يجوز تسليم صورة نسخة الحكم، أو القرار إلكترونياً.

المادة الخامسة عشرة:

فيما لم يرد به نص خاص في النظام أو اللائحة التنفيذية؛ لا يترتب على تقديم الاعتراضات بموجب أحكام المادتين (الخامسة عشرة بعد المائتين) و (السادسة عشرة بعد المائتين) من النظام؛ وقف تنفيذ القرار، أو الإجراء المعترض عليه.



المادة السادسة عشرة:

ترفع الوحدة المختصة الاعتراض لمحكمة الاستئناف في اليوم التالي لانتهاؤ مدة الاعتراض.

المادة السابعة عشرة:

مع مراعاة ما ورد في (المادة السادسة عشرة بعد المائتين) من النظام؛ تنظر المحكمة في الاعتراض على قرار، أو إجراء لجنة الإفلاس، وإذا قضت بإلغائه؛ فتفصل في موضوع القرار، أو الإجراء.

المادة الثامنة عشرة:

1. فيما عدا الحالات الواردة في (المادة السابعة عشرة بعد المائتين) من النظام؛ تُعد الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة نهائية، وغير قابلة للطعن بأي طريق.
2. تنظر محكمة الاستئناف الاعتراض تدقيقاً.
3. إذا رأت محكمة الاستئناف ما يستوجب نقض الحكم، أو القرار؛ فتفصل في موضوع الحكم، أو القرار بعد المرافعة بحكم غير قابل للاعتراض بأي طريق، وتتولى محكمة الدرجة الأولى الإجراءات المنصوص عليها في (المادة السادسة) من النظام.
4. يكون حكم محكمة الاستئناف الصادر بموجب أحكام (المادة السابعة عشرة بعد المائتين) من النظام نهائياً، وغير قابل للطعن بأي طريق.

الأحكام الختامية

المادة التاسعة عشرة:

فيما لم يرد به نص خاص؛ تسري أحكام نظام المرافعات الشرعية، ولائحته التنفيذية على إجراءات نظر الطلبات المنصوص عليها في النظام بما لا يخالف طبيعة قضايا الإفلاس.

المادة العشرون:

تسري أحكام نظام الإجراءات الجزائية على إجراءات نظر طلبات إيقاع العقوبات على الجرائم المنصوص عليها في النظام.

المادة الحادية والعشرون:

تسري على نظر الطلبات المنصوص عليها في الفقرة (3) من المادة السادسة والثمانين) من اللائحة التنفيذية للنظام؛ الإجراءات المنصوص عليها في هذه القواعد.

المادة الثانية والعشرون:

تُعَدُّ الإدارة المختصة في وزارة العدل نماذج، وإجراءات العمل لقضايا الإفلاس، ويصدر باعتمادها قرار من وزير العدل.



المادة الثالثة والعشرون:

للمحكمة الاستعانة بمركز الإسناد والتصفية في إدارة قضايا الإفلاس.

المادة الرابعة والعشرون:

تُنشر هذه القواعد في الجريدة الرسمية، ويُعمل بها من تاريخ نشرها.







Article (20)

The provisions of the Law of Criminal Procedures shall be applicable to the procedures pertaining to the consideration of requests to impose penalties on the crimes specified in the Law.

Article (21)

The consideration of the requests, specified in paragraph (3) of Article (86) of the Law's Implementing Regulations, shall be governed by the procedures provided for herein.

Article (22)

The competent department in the Ministry of Justice shall prepare forms and work procedures pertaining to bankruptcy lawsuits. Such forms and procedures shall be approved by virtue of a resolution to be rendered by the Minister of Justice.

Article (23)

The Court may seek assistance from the Assignment and Liquidation Center in managing bankruptcy lawsuits.

Article (24)

These rules shall be published in the Official Gazette and shall come into force as of the date of their publication.



Article (18)

1. Except in cases set out in Article (217) of the Law, the judgments and decisions issued by the Court shall be considered final and non-appealable.
2. The Court of Appeal shall scrutinize the challenge.
3. If the Court deems it required to annul the judgment or decision, it shall adjudicate on the subject of judgment or decision, after pleading, by virtue of an incontestable judgment. The First Instance Court shall be responsible for the procedures provided for in Article (6) of the Law.
4. Any judgment issued by the Court of Appeal under the provisions of Article (217) of the Law shall be considered final and non-appealable.

Final Provisions

Article (19)

Where not specifically provided for, the provisions of the Law of Procedure before Shari'ah Courts and the Implementing Regulations thereof shall apply to the procedures pertaining to the consideration of requests provided for in the Law, without violating the nature of bankruptcy lawsuits.

2. The enforceable transcript shall be appended in the executive form and delivered to whoever has an interest in the execution thereof.
3. A copy of the judgment or decision, challenged before the Court of Appeal, shall be delivered, in accordance with the provisions of the Law or Implementing Regulations, the day after its issuance.
4. The copy of the judgment or decision may be delivered electronically.

Article (15)

Where not specifically provided for in the Law or Implementing Regulations, the submission of challenges, under the provisions of Articles (215) and (216) of the Law, shall not result in a moratorium on the challenged decision or procedure.

Article (16)

The competent unit shall file the challenge to the Court of Appeal the day after the challenge expiration.

Article (17)

Subject to Article (216) of the Law, the Court shall consider the challenge to the Bankruptcy Commission's decision or procedure. In case of overturning the challenge, the Court shall adjudicate on the subject of the said decision or procedure.



Article (13)

1. The Court may –when necessary– hold the hearings thereof away from Headquarters or via modern means of communication.
2. The Court may –when necessary– deem signing the hearing attendance record or proving attendance electronically sufficient.
3. If the record of evidence does not include statements, declaration or testimony of a litigant or others, the signature of the circuit judges and judicial officer shall be deemed sufficient.
4. Any of the procedures provided for in the Law or Implementing Regulations may be electronic. This includes submitting, considering and registering requests; swapping briefs; and issuing and challenging a judgment.

Judgment and Decision Issuance and Challenge

Article (14)

1. The Court may issue whatsoever judgments and decisions that may not be challenged without pleadings. The judgment or decision shall be documented in the Court’s record, and a transcript thereof shall be delivered if required by any of the stakeholders.



5. Without prejudice to the plan, the procedure, action or claim shall be continued immediately after the moratorium expiration.

Article (11)

1. The competent unit shall refer the request for a precautionary measure to the competent circuit on the day of its submission.
2. The request shall be adjudicated the day after its referral unless otherwise is required.
3. The challenge to the judgment on the request shall be filed to the Court of Appeal immediately after its submission.
4. The Court of Appeal shall adjudicate on the challenge within three days from its referral date. The Court's decision in this regard shall be considered final and non-appealable.

Consideration and Adjudication

Article (12)

1. If the request submitter fails to appear at the hearing scheduled for consideration, the Court shall rule the request null and void and may, when necessary, adjudicate thereon.
2. In all cases, the judgment or decision made on the request, following notification or announcement under the provisions of the Law and Implementing Regulations, shall be in presentia.



Moratorium and Precautionary Requests

Article (10)

1. Moratorium shall result in the suspension of the right to take or continue any procedure or action, or to file or continue any claim, against the debtor, the assets or the guarantor of the debtor's debts under the provisions of the Law and Regulations. The orders and decisions –issued prior to the moratorium–, that include attaching the assets or preventing the disposal thereof or banning travel, shall remain effective unless the Court, with which the procedure commencement request is registered, decides otherwise.
2. The notification of the registration of a request for the commencement of a bankruptcy procedure or the acceptance of a judicial depository, issued by the Court, shall serve as evidence, to the competent authorities, of the moratorium resulting from the request registration or the depository acceptance by virtue of the Law provisions.
3. The moratorium shall not be hindered by any requirements contained in any other Law concerning the suspension of orders or decisions, including the requirement of a financial guarantee or a personal guarantor.
4. In case a judgment has been issued rejecting a procedure commencement, the moratorium period shall be terminated upon the issuance of the initial judgment.

8. Notifying the Bankruptcy Commission of the judgements and decisions falling within its competence in accordance with the approved work procedures.
9. Preparing the necessary studies upon the Court's request.

Request Submission and Registration

Article (9)

1. The request submitted to the Court shall include the statements and attachments provided for in the Law, Implementing Regulations and Rules of Information and Documents.
2. The request shall be submitted to the competent unit in the Court.
3. The competent unit in the Court shall register the requests after ascertaining their compliance with the regulatory requirements. The request submitter has the right to file a grievance to the Court President within five days of being notified of the non-registration of the request. The Court President shall adjudicate on the grievance, and the Court President's decision in this regard shall be considered final. When necessary, the Court President may refer the request to the competent circuit to consider the acceptance. The circuit may decide the acceptance of the request registration whenever it deems that the request attachments serve the purpose of the information or document not submitted.

Article (7)

The address registered in the request commencement statements shall be considered an address for service to the Court of Appeal.

The Unit Competent to Manage Bankruptcy Lawsuits in the Court

Article (8)

The competent unit in the Court shall manage the bankruptcy lawsuits in accordance with the provisions of the Law and Implementing Regulations, particularly the following:

1. Registering the requests, challenges, briefs, documents and reports.
2. Determining the dates of hearings.
3. Serving judicial notifications.
4. Supervising the swapping of briefs and documents.
5. Delivering judgements, decisions and notifications.
6. Notifying the stakeholders of the claim's documentation or requests upon the Court's permission.
7. Notifying the officeholder of the claim's documentation or requests.



Article (5)

1. In the first hearing, the Court shall verify the preliminary issues of jurisdiction and the conditions for claim admissibility.
2. The Court shall rule on a plea as to its non-jurisdiction by virtue of a separate judgment. When necessary, the Court may rule on the formal plea by virtue of a separate judgment.
3. The Court shall rule on the plea provided for in paragraph (2) of this Article within seven days from the referral date.
4. The judgement on jurisdiction or form may be challenged within fourteen days from the issuance date thereof.
5. The Court of Appeal shall rule on the challenge to the judgment provided for in paragraph (4) of this Article within five days from the date of the challenge referral thereto. The Court's judgement in this regard shall be considered final and non-appealable.

Judicial Notifications

Article (6)

Notification and announcement provisions laid down in the Law and the Implementing Regulations thereof shall be applicable to those residing outside the Kingdom.

Jurisdiction

Article (3)

1. The Commercial Courts shall consider the following:
 - a. The debtor's claims against third parties if arising from any of the bankruptcy procedures,
 - b. The claims for compensation provided for in the Law.
 - c. The disputes arising from officeholders' and experts' fees.
2. When necessary, the Court may, upon the request of the debtor or officeholder, decide to consider the debtor's claim against third parties. Such decision shall be governed by the provisions of Article (217) of the Law and paragraphs (3), (4) and (5) of Article (5) hereof.

Article (4)

1. Venue of considering a request shall be determined by the Court within whose jurisdiction lies the headquarter of the debtor's business- whether the debtor is of natural or corporate personality.
2. The Court, which has commenced the bankruptcy procedure, shall be competent to consider any request regarding the procedure.

General Provisions

Article (1)

The terms and expressions used herein shall have the meanings assigned thereto in Article (1) of the Bankruptcy Law, issued by virtue of the Royal Decree No. (M/50), dated 28/5/1439 A.H., and Article (1) of the Bankruptcy Law and its Implementing Regulations, issued by virtue of the Council of Ministers' Resolution No. (622), dated 24/12/1439 A.H.

Article (2)

The provisions hereof shall be applicable to the procedures related to requests consideration, provided for in the Bankruptcy Law and the Implementing Regulations thereof, before the Commercial Courts.







Rules Governing Bankruptcy Procedures in Commercial Courts



Issued by virtue of the Minister of Justice
Resolution No. (6421), Dated 21/03/1441 A.H

الرقم الموحد | www.bankruptcy.gov.sa
920001551 | [@BankruptcyKSA](#)


لجنة
الإفلاس
Bankruptcy Commission